

في الواجهة

عون - جمع: حساب المرشحين وحساب



(مروان طحطح)

بالتوافق. بيد ان بضع ملاحظات تحوط بالزعميين الحاضرين في الصراع الماروني - الماروني منذ عام 1986، اقتداءً بأسلافهما، عابرين بمراحل تفاوتت فيها الضراوة مع المهادنة. الا انها لم تشهد مرة مصالحة.

عندما وُضِعَ خارج الملعب، كانا واسعي النفوذ ايضاً انطلاقاً من المغزى الرمزي لأقصائهما. احدهما في منفي، والاخر في سجن. عادا اليه معاً بفارق شهرين بين ايار وتموز 2005. وهما مذ ذاك - كما اليوم كما منذ عام 1986 - يُشعر احدهما الآخر بان الرقعة التي يقف عليها لا تتسع لهما معاً.

بعيدا من اي مقارنة ظالمة لدوافع شتى، لم تتسع الرقعة نفسها من قبل لاميل اده وبشارة الخوري في ثلاثينيات القرن الماضي وأربعيناته، ولكميل شمعون وحميد فرنجيه في الخمسينيات، ولكميل شمعون وفؤاد شهاب في الستينيات. كان على اكتاف هؤلاء زعماء موارد أخرى يبدؤون من زغرنا مع سليمان فرنجيه ولا ينتهون في جزين مع جان عزيز، مروراً بموارد بيروت وجبيل وكسروان والمثمن. الا ان سر رقصه الانقسام الماروني والتناحر على السلطة يختار اثنين منهم لادائها.

اولى الملاحظات تلك، ان توقيت ترشح جعجع في الايام العشرة الاولى من المهلة الدستورية، قطع في الظاهر الطريق على ترشيح رفيقه في دائرة الاربعة الكبار الرئيس امين الجميل، وكذلك على رفيقه في قوى 14 آذار النائب بطرس حرب وروبير غانم. رمى ترشيحه الى توقع أسوأ السيناريوات، وهو ان يخرج وعون معاً من السباق الرئاسي في حال تعذر الاتفاق على احدهما.

في المقابل، لم يقطع ترشح عون الطريق على النائب سليمان فرنجيه الذي اعلن، اكثر من مرة، اتفاهه مع الجنرال على تقدمه عليه في الاستحقاق الى ان يستنفذ هذا الترشح مقدرته على الاستمرار، يتقدم اليه عندئذ زعيم المرده. انطوى موقف فرنجيه بدوره على اشارتين: لا بحث في المرحلة التالية الا اذا اقتنع عون تماماً بضرورة الانتقال اليها، على ان يكون هو قائدها وصاحب الكلمة الفعلية في مسارها. يعزز هذا الموقف رفض حزب الله استقبال مرشحين والخوض معهم في

على نقيض سابقاتها، تشكو انتخابات 2014 من قلة مرشحيتها. حساب اختيار الرئيس شأن آخر. لا يشبه الاستحقاق الحالي المصيبة. لا مرشحين كثراً يتساقطون على الطريق تباعاً كي يستقر الرقم على واحد او اثنين. هكذا المصيبة تبدأ كبيرة وتصغر. لكن استحقاق 2014 قد يشبهها احياناً

نقولاً ناصيف

يكاد يكون ترشح رئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع، في 4 نيسان، هو الحدث الوحيد في الاستحقاق الرئاسي منذ بدأت المهلة الدستورية. ما خلا موقف الرئيس ميشال عون الذي يضع نفسه خارج اي تنافس مع اي مرشح آخر، احتجب المرشحون الآخرون، الطبيعيون والتقليديون في اكثر من استحقاق في السنوات المنصرمة، من دون ان يوحى اي منهم انه غادر الحلبة. بذلك يبدو جعجع المرشح المعلن الجدي الوحيد لانتخابات لا تزال بلا دعوة الى جلسة انتخاب، وبلا موعد لهذه الجلسة، وبلا موافق مسبقة لكتلتي 8 و 14 آذار من مرشحها على الملأ. لا احد يستعجل تحديد خياراته مع انقضاء الربع الاول من المهلة الدستورية. ولم يشأ رئيس المجلس نبيه بري، حتى الآن، الجزم بيوم انعقاد جلسة الانتخاب بناء على صلاحيته في توجيه الدعوة، قبل انقضاء الربع الثاني الذي هو النصف الاول من المهلة. لا احد يتحدث ايضا عن اكتفاء الانتخاب بموعد واحد للجلسة، ولا عن سهولة اكمال نصاب الثلث لانعقاد البرلمان، ولا خصوصاً عن ان الانتخاب حتمي.

بل يبدو استحقاق 2014 معلقاً على حبال ثلاثة متوازية: بدء المهلة الدستورية، جعجع الذي يبحث عن مرشح منافس، عون الذي يريد انتخابه

توضيح

تعليقاً على ما نشرته «الأخبار» (2014-4-8) تحت عنوان «مجزرة المية ومية: هل بدأت تصفية الدحلانيين؟» تضمن اتهامات لمشرف الساحة اللبنانية عضو اللجنة المركزية لحركة فتح الاخ عزام الاحمد. ونود ان نوضح ان الاخ الاحمد بما يمثله كمشرف للساحة اللبنانية وعضو للجنة المركزية لحركة فتح حريص كل الحرص على مخيماتنا واهلنا وشعبنا فيها، وحريص على ألا تسيل نقطة دم فلسطينية في غير مكانها الصحيح في مواجهة العدو الصهيوني ومشاريعه التي تهدف الى طمس القضية الفلسطينية والمزيد من الالام والجراح لشعبنا الفلسطيني. ونؤكد اننا حرصنا وما زلنا نحرص على التوافق فيما بين كافة القوى والفصائل، ونسعى الى توحيد الجهود، وقد تم ذلك بتوجيهات وجهود الاخ عزام وكافة القيادات والقوى والفصائل الوطنية والاسلامية وانصار الله، من اجل الحفاظ على أمن واستقرار المخيمات وجوارها اللبناني الذي تربطنا فيه اوثق الصلات الاخوية.

ونؤكد ان الاخ عزام الاحمد، في كل مرة يزور فيها لبنان، يعقد عدة لقاءات مع كافة الفصائل والقوى الوطنية والاسلامية، ويزور كافة القيادات والمرجعيات الحزبية والرسمية اللبنانية. وهذه اللقاءات تعقد من اجل مصلحة شعبنا ومتابعة اموره وهمومه وقضاياه كافة. لذلك ننفي نفياً قاطعاً ما اورده «الأخبار» عن الاخ عزام الاحمد. ان قضيتنا الفلسطينية بحاجة الى جهود كافة الشرفاء والمخلصين ومنهم الاعلاميون ووسائل الاعلام. المكتب الاعلامي - الامن الوطني الفلسطيني - لبنان

رد

جميل السيد يوضح: أنا استرجعت جوازات السيد



استرداد جوازات السفر الفرنسية من قيادة الجيش، لكون تلك الجوازات المزورة لم تكن قد استعملت بعد من قبل الضباط المعنّين. وقد أعيدت الجوازات الى السفارة الفرنسية مرفقة بكتاب رسمي موقع من اللواء السيد، مع التوضيحات المناسبة حول عدم وجود نية جرمية لديهم.

ثالثاً: وبالتالي، ولكون ملف الجوازات الفرنسية المزورة، الذي ورد الى الامن العام لم يكن ملفاً قضائياً من جهة، ولكون جريمة تزوير تلك الجوازات لم تحصل على الأراضي اللبنانية، بل في فرنسا، فإن القضاء اللبناني لم يكن صاحب الصلاحية بالتحقيق في هذه القضية، ما لم يرد كتاب رسمي من القضاء الفرنسي.

رابعاً: ما يؤكد صوابية الاجراءات المتخذة حينذاك، هو ان السلطات القضائية الفرنسية وجهت لاحقاً عام 2006 كتاباً رسمياً الى القضاء اللبناني وفقاً للأصول عبر وزارة الخارجية اللبنانية، تطلب فيه التحقيق مع الضباط اصحاب العلاقة وإيداعها

تعقيباً على ما نشرته «الأخبار» (بتاريخ 2014/4/9) حول قضية جوازات السفر الفرنسية المزورة المتعلقة بالعماد ميشال سليمان قائد الجيش اللبناني، وبعض معاونيه، وما ورد من ان القضية جرت «للفلتها» عام 2005 بالتعاون بين اللواء الركن جميل السيد المدير العام للامن العام، والسفارة الفرنسية حينذاك، يهّمنا توضيح ما ياتي:

أولاً: ان الملف الذي ورد من السفارة الفرنسية الى الامن العام اللبناني في آذار 2005، حول قضية جوازات السفر المزورة، لم يكن ملفاً قضائياً، بل ملفاً أمنياً - ادارياً، وإلا لكان قد سلك طريقه من القضاء الفرنسي الى القضاء اللبناني، عبر وزارة الخارجية وفقاً للأصول المتعارف عليها بين الدول.

ثانياً: ان المعالجة التي اعتمدها اللواء السيد في حينه لم تكن من قبيل «اللفلة»، وفقاً للتوصيف الخاطيء في مقالكم، بل إن تلك المعالجة اعتمدت على القنانون من جهة، وعلى اللياقة تجاه الجيش اللبناني وقائده من جهة أخرى، بحيث جرى

تفترض أصول المراسلات الحساسة او المرتبطة بشخصيات عامة كقائد الجيش، مما جعل الموضوع عرضة للتسريب الإعلامي، بما يوحى بوجود نية بالتشهير بقائد الجيش العماد سليمان، الذي كان يعتمد حينذاك نهج المقاومة والعلاقة مع سوريا خلافاً للتوجهات التي كان يعتمدها رئيس الحكومة الاسبق فؤاد السنيورة وفريقه.

سادساً وأخيراً: ان الخطورة الجوهرية

النتيجة، وحيث يتبين من الوثائق التي نشرتها صحيفتكم ان الامين العام لمجلس الوزراء القاضي سهيل بوجي قد أحال تلك القضية على المدعي العام التمييزي لتنفيذ المطلوب وافادة السلطات الفرنسية بالنتيجة. خامساً: ان ما يلفت النظر في الوثائق المنشورة ان القاضي سهيل بوجي قد أحال الملف المذكور على وزارة العدل اللبنانية، من دون أية اختام واضحة تشير الى طابعه السري، بحسب ما

من المحرر

تستقبل «الأخبار» رسائل القراء على العنوان الإلكتروني الآتي: letters@al-akhbar.com. على ألا يتجاوز نصها 150 كلمة.